﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

كلية التربية

مجلة شباب الباحثين

***

بدائل تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية

إعداد

أ / عبدالله بن علي آل دربه
باحث الدكتوراه بقسم الإدارة التربوية
بجامعة أم القرى

أ/ يحيى عبدالله محمد الجبري
باحث الدكتوراه بقسم الإدارة
التربوية بجامعة الملك سعود

DOI :10.21608/JYSE.2020. 113388

مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية العدد الخامس – أكتوبر ٢٠٢٠م
Print:(ISSN 2682-2989) Online:(ISSN 2682-2997)

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى أفضل بدائل لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية، وذلك من خلال استعراض بعض التجارب العربية والعالمية ذات العلاقة بطرق تمويل التعليم الجامعي للاستفادة منها في ايجاد البدائل التمويلية بما يتناسب مع خصائص المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات تمويل التعليم الجامعي، وكذلك التجارب العالمية لتمويل التعليم الجامعي، بالإضافة إلى ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات حول الموضوع، واستعرضت الدراسة نماذج من بدائل التمويل في أمريكا وكندا وهولندا ومصر ومقارنتها بالسعودية، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، أبرزها: تشجيع استثمار رجال الأعمال في التعليم وإتاحة الفرصة للشركات الكبرى بأن تتولى فتح مؤسسات تعليمية واعطاءها امتيازات تجارية مقابل ذلك ، و تفعيل الشراكات المجتمعية مع الجامعات، بالإضافة إلى تشجيع التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة والنظافة والتي تكلف الجامعات أموالاً كثيرة.

الكلمات المفتاحية: بدائل تمويل التعليم الجامعي – التجارب العالمية

ALTERNATIVES IN FINANCING UNIVERSITIS EDUCATION IN KSA IN LIGHT OF INTERNATIONAL EXPERIMENTS

Abdullah Ali Al Darbah
PhD Researcher in Higher Education Administration – Umm Al Qura University
Yahya Abdullah M. Al-Gabri
PhD Researcher in Higher Education Administration - KSU

ABSTRACT_ This study aimed to identify the best alternatives for financing university education in Kingdom of Saudi Arabia in light of international experiments through reviewing some experiments of Arab and international countries regarding of financing the university education, using that to find out which suitable for KSA. The study relied on the descriptive analytical method based on collecting and analyzing information included in the literature on financing university education, as well as international experiences on financing university education, in addition to the results and recommendation of other previous researches in the same scope. Also, the study reviews some samples of financing universities education in America, Canada, Netherlands and Egypt then compared with Saudi's. The study has given some recommendations and most notably are: encouraging the Saudi businessmen in investing in education and providing the opportunity for major companies to take charge of opening educational institutions and giving them commercial concessions in exchange for that, and activating societal partnerships with universities. In addition to encouraging volunteering to provide construction services or maintenance and cleaning work, which cost universities a lot of money.

KEYWORDS: Alternatives in Financing University Education- International Experiments

مقدمة:

أصبح التفكير في ايجاد موارد تمويلية بديلة للتعليم الجامعي يشغل تفكير صنّاع القرار والباحثين والمهتمين في الحقل التعليمي، وهذا ما دفع الباحث إلى عرض بدائل مقترحة لتمويله في المملكة العربية السعودية. فالتعليم الجامعي في الدول المتقدمة لم يعد يعتمد على ما تنفقه الحكومة بشكل رئيسي لذا سعت النظم التعليمية لأن تكون لها مواردها التمويلية المستقلة والذي يشترك فيها الجميع لأن التعليم الجامعي ليس مسؤولية الحكومات وحدها فحسب خصوصاً في ظل تزايد الطلب المتسارع عليه.

وقد ساد الاعتقاد لسنوات مضت أن التعليم حق من حقوق الإنسان وعلى الدولة أو الحكومات توفيره وتيسيره لكل مواطن، ولكن يلاحظ أن حجم الإنفاق على التعليم يتزايد بتزايد أعداد الطلاب الملتحقين به مما يزيد العبء على الموازنة المخصصة للتعليم حيث كانت ميزانيته لعام ٢٠١٦م تساوي ما نسبته ٢٢.٨% من الميزانية العامة للملكة، وفي ظل هذه الميزانية المرتفعة تتأثر بقية بنود ميزانية الدولة وينعدم شيئاً فشيئاً العدل في الاحتياج لكل ميزانية مخصصة. وهذا يتطلب وجود بدائل ومصادر غير تقليدية تؤدي إلى تخفيف العبء على الحكومات وإشراك الأفراد طلاباً أو أولياء أمور أو قطاعات المجتمع الأخرى المستفيدة من مخرجات التعليم مستقبلاً في تمويل هذا المشروع. (الأنصاري، ٢٠٠٢م:ص٢)

ومن خلال هذه الدراسة سيتم استعراض بعض التجارب العربية والعالمية ذات العلاقة بطرق تمويل التعليم للاستفادة منها في ايجاد البدائل التمويلية بما يتناسب مع خصائص المملكة العربية السعودية ، وقد أظهرت دراسة الحربي (٢٠١٥م) بأن عدد من الجامعات أقرت خططاً لتنويع مصادر دخلها مستفيدة من التجارب الرائدة للجامعات العالمية، وتوصل الطويرقي (٢٠١٢م) في نتائج دراسته إلى الاستفادة من تجربة المملكة المتحدة في مصادر التمويل فيها مما يزيد من إيرادات الجامعات السعودية.

مشكلة الدراسة:

لعل بروز مشكلة الدراسة يعود إلى التغيرات الاقتصادية التي طرأت على المملكة مؤخراً من خلال انخفاض اسعار النفط والتي تعتمد الإيرادات عليه بشكل رئيس، فإنه لابد من النظر في إيجاد بدائل أخرى تسهم في تمويل التعليم، خصوصاً أن التعليم يعتمد على التمويل الحكومي كمصدر وحيد حيث تعد المملكة من الدول الرائدة التي تقدم التعليم المجاني لأبنائها وقد نصت ذلك وثيقة سياسة التعليم كما جاء في البند (٢٣٣) بأن التعليم مجاني في كافة أنواعه

ومراحله فلا تتقاضى الدولة رسوماً دراسية عليه سواء التعليم العام أو التعليم الجامعي ، كما أن المملكة تخصص من ميزانياتها للتعليم النصيب الأكبر ، حيث بلغت مخصصاتها للعام ٢٠١٧م ملغ ٢٠٠ مليار ريال، ما يساوي نسبته ٢٢% من الميزانية العامة للدولة ، وبناءً على ما سبق جاءت فكرة هذه الدراسة لتقدم بدائل تمويلية مقترحة.

أسئلة الدراسة:

١. ما واقع تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية؟
٢. ما أبرز التجارب العالمية لتمويل التعليم الجامعي ؟
٣. ما أبرز بدائل تمويل التعليم المقترحة في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية.
٢. التعرف على أبرز تجارب تمويل التعليم العربية والعالمية.
٣. عرض أبرز بدائل تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

يتوقع الباحث أن الدراسة الحالية ستساهم في إيجاد بدائل لتمويل التعليم الجامعي والتي ستساعد في تخفيف العبء على الإنفاق الحكومي ، وبالتالي يصبح التعليم مستقلاً في مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الحكومة. ومن المتوقع كذلك بأن تفيد هذه الدراسة الباحثين في دراساتهم لإيجاد مصادر تمويلية مستحدثة أخرى في حقلي التعليم العام والتعليم العالي.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على استعراض بعض التجارب العالمية في تمويل التعليم كتجارب الولايات الأمريكية المتحدة والكندية والهولندية واليابانية ومصر، كما تقتصر الدراسة على التعرف على واقع تمويله في المملكة العربية السعودية وبالتالي اقتراح بدائل تمويلية.

مصطلحات الدراسة:

تمويل التعليم: مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة. (أبو الوفا، وآخرون، ٢٠٠٠م: ص٦٨)

بدائل تمويل التعليم: يقصد الباحث ببدائل تمويل التعليم كل المصادر والموارد المالية غير الحكومية والتي تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي لمؤسسات التعليم الجامعي.

منهجية الدارسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات تمويل التعليم الجامعي ، وكذلك التجارب العالمية لتمويل التعليم الجامعي ، بالإضافة إلى ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات حول الموضوع. وهذا الأسلوب يهتم بوصف الظاهرة وصفاً جيداً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً لتوضيح خصائصها، ومقدار الظاهرة، وحجمها للوصول إلى استنتاجات لحل مشكلة الظاهرة المراد دراستها. (عبيدات، وآخرون، ١٩٩٧م:٨٧)

الإطار النظري

يستعرض الباحث واقع تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية وذلك للإجابة عن سؤال الدراسة الأول ، كما يستعرض بعض التجارب العالمية لتمويل الجامعات للإجابة عن السؤال الثاني ، وأخيراً يخلص الباحث لبعض البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي بناءً على أدبيات الدراسة.

واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية:

يرتكز تمويل التعليم عموماً والتعليم الجامعي بوجه خاص على التمويل التي تقدمه حكومة المملكة العربية السعودية ، كما أن هناك بوادر للتمويل غير الحكومي في بعض الجامعات مع كونه لا يزال تمويلاً بسيطاً يحتاج إلى مزيد من الدراسات والاستفادة من تجارب بعض البلدان العربية والأجنبية.

١. التمويل الحكومي:

يحظى قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية باهتمام واسع من قبل الدولة، وهذا واضح وجلي فيما ترصده الدولة من ميزانية سنوية للتعليم والنمو المستمر لأعداد الطلاب في كافة المستويات الدراسية وتسعى الحكومة ممثلة في الجهات المشرفة على التعليم نحو تحقيق الالتزام في توفير الخدمات التعليمية لجميع الطلاب في كافة المناطق والمحافظات والهجر وذلك من خلال تخصيص الميزانيات السنوية التي تفي بتوفير هذه الخدمات إيماناً منها بأن هذا واجب تحتمه عليها مسؤوليتها انطلاقاً من إدراكها لأهمية العنصر البشري. وتنص كما ذكرنا سابقاً المادة ٢٣٣ من وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

على " أن التعليم مجاني في كافة أنواعه وفروعه ومراحله فلا تتقاضى الدولة رسوماً دراسية عليه".

تتحمل الدولة العبء الأكبر في تمويل التعليم حيث يتم توفير الخدمات التعليمية لجميع الأفراد ذكوراً وإناثاً مجاناً في جميع المراحل التعليمية من التعليم العام والتعليم العالي بالإضافة إلى التعليم الفني والتدريب المهني. كما تتحمل الدولة مكافآت الطلاب في التعليم الجامعي وبعض فئات التعليم العام مثل مدارس تحفيظ القرآن ومدارس التربية الخاصة، وبعض طلاب التعليم العام القاطنين في القرى والهجر النائية لتشجيعهم على الالتحاق بالمدارس. وقد تم تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليار ريال للعام ٢٠١٧م بنسبة ٢٢% من الميزانية العامة للدولة.

والجدول التالي يبين المخصصات التفصيلية للجامعات السعودية الحكومية المعتمدة في الميزانية للعام ٢٠١٥م حسب وزارة التعليم:

م	الجامعة	المخصص المالي بالريال
١	جامعة الملك سعـــود	٨.٦١٠.٠٤٢.٠٠٠
٢	جـامعة الملك عبدالعزيز	٥.٩٦٤.٩٨٤.٠٠٠
٣	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	١.٣٥٧.٥٦٦.٠٠٠
٤	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٤.١٤٦.٩٢٠.٠٠٠
٥	الجامعة الإسلامية	١.٠٤٦.٩٥٠.٠٠٠
٦	جـامعة الملك فيصل	٢.٢٩٦.٦٩٠.٠٠٠
٧	جامعة أم القرى	٢.٩٠٢.٤٠٢.٠٠٠
٨	جامعة الملك خالد	٣.٢٥٠.٧٧١.٠٠٠
٩	جامعة طيبة	٢.٣٥٤.٦٩٠.٠٠٠
١٠	جامعة القصيم	٢.٦٠٤.٨٢١.٠٠٠
١١	جامعة الطائف	٢.١٠٢.٧٣٠.٠٠٠
١٢	جامعة جازان	١.٧٤٧.٩٨٥.٠٠٠
١٣	جامعة الجوف	١.٤٦٤.٧٢٠.٠٠٠
١٤	جامعة حائل	١.٣٨٩.٧٣٠.٠٠٠
١٥	جامعة تبوك	١.٣٦٣.١١١.٠٠٠
١٦	جامعة الباحة	١.٠١٧.٧٥١.٠٠٠
١٧	جامعة نجران	١.٢٢٤.١٤١.٠٠٠
١٨	جامعة الحدود الشمالية	١.٠٣٠.٣٨٠.٠٠٠
١٩	جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	٢.٦٨٥.٧٨٠.٠٠٠
٢٠	جامعة الدمام بمبلغ	٣.١٤٣.٢٩٥.٠٠٠
٢١	جامعة الأمير سلمان بن عبدالعزيز	١.٣٤٠.١٧٠.٠٠٠
٢٢	جامعة المجمعة	١.٠٣٨.٩٧٠.٠٠٠
٢٣	جامعة شقراء	١.١١٢.٥٦٠.٠٠٠
٢٤	الجامعة السعودية الإلكترونية	٣٨٥.٩١٠.٠٠٠
٢٥	جامعة جدة	٤٤٠.١٩٠.٠٠٠
٢٦	جامعة حفر الباطن	٤٠٩.٠١٣.٠٠٠
٢٧	جامعة بيشة	٣٦٦.٧٧٨.٠٠٠
الإجمالي		٥٦.٧٩٩.٠٥٠.٠٠٠

المصدر: وزارة التعليم https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/Budget.aspx

ويبن الجدول أعلاه المبالغ الطائلة التي تصرفها الحكومة على الجامعات والتي تمثل عبء على الدولة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية متمثلة في انخفاض قيمة النفط والذي يعتبر المورد الأساسي للدولة ، لذا تقتضي الحاجة إلى أن تبحث الجامعات على بدائل تمويلية مناسبة تساهم في تحقيق الاستدامة والاستقرار المالي للجامعات السعودية.

٢. التمويل غير الحكومي:

تعتبر مصادر التمويل غير الحكومية ذو أهمية بالغة لتحقيق توازن بين ما تنفقه الدولة على الجامعات ومما تحققه الجامعات من إيرادات من مصادر متنوعة ، وبدأت بعض الجامعات في التوجه نحو الأوقاف مثل جامعة الملك سعود والتي أصبحت رائده في هذا المصدر على جامعات المملكة بل وعلى معظم جامعات الوطن العربي ويطلق على أوقافها بأبراج جامعة الملك سعود.

كما تعد الكراسي البحثية من الأنماط الحديثة في تمويل التعليم العالي الحكومي، ويتلخص مفهومها في تخصيص كرسي لدعم الأبحاث العلمية في مجال محدد من التخصصات التي تقدمها الجامعة، على أن يكون التمويل من مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال مقابل حصول الممول على شهاد وكتابة اسمه في مكان بارز في الجامعة ، وبلغ عدد الكراسي البحثية في الجامعات السعودية (٢٣٨) كرسياً. وتعد جامعة الملك سعود من الجامعات الرائدة في هذا المجال أيضاً، حيث بلغ عدد الكراسي البحثية فيها عام ١٤٣٣هـ (١١٠) كرسي تغطي مختلف التخصصات ، تليها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بـ (٣٠) كرسياً ، ثم جامعة الملك عبدالعزيز بـ (٢٩) كرسياً، ثم جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بـ (٢٦) كرسياً، أما الجامعات الأخرى فإن عدد الكراسي فيها لا يتجاوز (٢-٦) كراسي لكل جامعة. (المالكي، ١٤٣٥هـ: ١٣٦-١٣٧)

ويشير الكعكي (٢٠٠١م) بأنه إلى جانب الأوقاف فإن من هناك مجموعة من المصادر الثانوية للجامعات والتي تعتمد على التمويل الذاتي مثل التبرعات والهبات والوصايا وريع أملاك الجامعات والإيرادات المتحصلة من الخدمات التعليمية ومشاريع البحوث والدراسات العلمية وإيرادات برامج التدريب والتعليم المستمر ومراكز خدمة المجتمع.

(الكعكي، ٢٠٠١م: ٦٠)

تجارب عالمية في تمويل التعليم الجامعي:

يشير غرير و كيلين (*Greer & Klein ,2010*) إلى أن حكومة الولايات الأمريكية لا تستطيع أن تستمر في تمويلها للتعليم كما كان في السابق ويعود ذلك إلى الركود الكبير في انخفاض مبيعات الدول والدخل الشخصي والضرائب على الشركات بنحو ٧.٥% بين السنتين الماليتين ٢٠٠٨و ٢٠٠٩م ، كما أنها تشير بعض الدراسات إلى أن إيرادات الدولة لن تتعافى تماماً من هذا الركود حتى أواخر العقد القادم. لذا لابد أن يكون لدى الجامعات فكرة واضحة لتمويل قوي وطويل الأجل.

تمويل الجامعات والكليات في الولايات المتحدة الأمريكية:

يتوقع أن عدد الطلاب في الجامعات والكليات الأمريكية ٢٠.٤ مليون طالب للعام ٢٠١٧م بحسب تقرير المركز الوطني لإحصاءات التعليم بأمريكا (*NCES*) ، وهذا العدد يشكل زيادة بنحو ٥.١ مليون طالب منذ العام ٢٠٠٠م. وبلغ إجمالي إيرادات دعم مؤسسة التعليم العالي الأمريكية أكثر من ٥٠٠ بليون دولار في سنة (٢٠١١-٢٠١٢م)، ويتوقع أنها ستكون أعلى بكثير من هذا المبلغ بحلول منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين على الرغم من التخفيضات الخطيرة في اعتمادات الدولة للجامعات العامة والكليات في أعقاب الركود الذي حدث في عام ٢٠٠٨م.

ويمكن إجمال مصادر تمويل الجامعات والكليات في أمريكا من خلال المصادر التالية:

- **الرسوم الدراسية والرسوم الإلزامية، وقد بلغت الرسوم الدراسية في العام ٢٠١٤م ما متوسطة ١٢.٢١٣ دولار بزيادة ١٠٠% عن العام ٢٠٠٠م.**
- **المدفوعات مقابل الغذاء المقدم من المؤسسات، والسكن، وغيرها.**
- **خدمات مثل مواقف السيارات أو توفير الإنترنت والتي تم خصخصتها في العديد من الكليات والجامعات.**
- **اعتمادات الدولة للمؤسسات العامة للتعليم العالي.**
- **الضرائب والتي توفر بعض الإيرادات لكليات المجتمع في بعض الولايات.**
- **المساعدات الطلابية من قبل الدولة (بما في ذلك المساعدات على أساس الحاجة والجدارة).**
- **المساعدة الطلابية الفدرالية (بما في ذلك مختلف برامج المنح والقروض).**

- الدعم الاتحادي مباشرة إلى المؤسسات والبرامج (التي تخدم في المقام الأول الطلاب ذوي الدخل المنخفض أو المؤسسات التي تخدم الأقليات)
- الدعم الفيدرالي للبحوث (من خلال الجامعات، سواء العامة أو الخاصة، وتغطي عموماً التكاليف غير المباشرة وكذلك التكاليف المباشرة للبحوث).
- العوائد من الاستثمارات المؤسسية، بما في ذلك الأوقاف الحقيقية التي تقيد استخدامها من قبل الجهات المانحة وكذلك الأموال غير المقيدة من الفوائض التشغيلية، وكذلك الهدايا غير المقيدة التي يتم استثمارها مع الوقف. وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة في تمويل التعليم العالي عن طريق الأوقاف.
- الهدايا غير المقيدة إلى عمليات الجامعات والجامعات التي تم تخصيصها في الميزانية وجمعها وإنفاقها في السنة المالية. (*Johnston. D. B., 2015*)

كما أن جمعية الخريجين أو روابط الخريجين تقدم الدعم للمشاريع بالجامعة وتدعم الطلاب ويتم دعوتهم للمشاركة في حضور بعض المناسبات والمؤتمرات ودعوتهم للتبرع لجامعاتهم.

تمويل جامعات وكليات نيو جرسي:

هناك قانون في نيو جيرسي يشجع جميع الكليات والجامعات الحكومية على الدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص تشبه شركات الخدمات العامة. ويسمح قانون التحفيز الاقتصادي *Economic Stimulus Act 2009* في نيو جيرسي للمؤسسات بالدخول في عقود مع الكيانات الخاصة لتحمل المسؤولية المالية والإدارية الكاملة عن بناء المرافق داخل الحرم الجامعي. ويتعين على الكيان الخاص أن يمول المشروع بالكامل، وأن تحتفظ مؤسسة التعليم العالي أو الدولة بملكية كاملة للأرض عند اكتمال المشروع. (*Greer & Klein ,2010*) ، ودخلت جامعة ولاية مونتكلير في شراكة مع مطور خاص لتصميم وبناء وامتلاك وتشغيل مجمع سكني مكون من ٧٠٠ سرير في وسط مدينة مونتكلير.

تمويل الجامعات والكليات الكندية:

يشير مشروع التمويل الدولي المقارن للتعليم العالي وإمكانية الوصول إليه (*ICHEFAP.2010*) بأن تمويل التعليم الجامعي في كندا يعتمد على عدد من المصادر ، وأهمها حكومات الأقاليم والحكومة الاتحادية. حيث توفر حكومات الأقاليم معظم التمويل المباشر للتعليم العالي في كندا بنسبة ٤٥% أما ما تنفقه الحكومة الاتحادية فيمثل نسبة ٩.٣% ، يأتي بعد ذلك الرسوم الدراسية والتي تمثل ٢١% من التمويل العام للجامعات ، ويتم

الحصول على ما نسبته ١٤.٦% عن طريق بيع السلع والخدمات، أما الدخل الاستثماري فيمثل ٢.٧% ، وأخيراً الإيرادات الأخرى بما في ذلك المساهمات الخيرية والتي تمثل نسبة ٧.٤% من تمويل التعليم في الجامعات الكندية. ومنذ أوائل التسعينات شكلت الرسوم الدراسية الجامعية نسبة متزايدة من عائدات الجامعات وارتفع متوسطها بنسبة ١٤٤ % بين عامي ١٩٩١/١٩٩٠ و ٢٠٠٢/٢٠٠١. وفي أواخر التسعينات، قامت بعض المقاطعات بتجميد الرسوم الدراسية كجزء من التزامها لزيادة المشاركة بين الطلاب ذوي الدخل المنخفض. و ارتفعت الرسوم الدراسية بنسبة تصل إلى ١٠٠ % في بعض البرامج المهنية أو الدراسات العليا بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٨. ويتوقع بأن يكون هناك زيادة في الرسوم الدراسية في السنوات المقبلة لمواجهة انخفاض الإيرادات وانخفاض التمويل الحكومي وزيادة التكاليف التعليمية وزيادة معدلات الالتحاق بالإضافة إلى زيادة تكاليف المعونة الطلابية. (*ICHEFAP .2010*)

تمويل الجامعات والكليات في هولندا:

شهد إجمالي دخل الجامعات الهولندية تطوراً إيجابياً منذ عام ٢٠٠٤، من ٤.٢ إلى ٦.٨ مليار يورو في عام ٢٠١٦م ، حيث ولا يزال التمويل الحكومي المباشر أكبر مصدر لتمويل للجامعات، على الرغم من أن حصتها قد انخفضت منذ عام ٢٠٠٤ من ٦١٪ إلى ٥٦٪. بينما ارتفعت "إيرادات العقود" بشكل أسرع من التمويل الحكومي المباشر، وبالتالي زادت حصة هذا الدخل في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٦، من ٢٢ إلى ٢٧٪. وازدادت "الإيرادات الأخرى" بشكل أقل وتراجعت نسبتها من ١٠ إلى ٨ % . أما بالنسبة للرسوم الدراسية فقد زادت بشكل بسيط خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٦ من ٧ % إلى ٩%. (*Rathenau Instituut. 2017*)

وهنا نلاحظ بأن الجامعات في هولندا لم يقتصر تمويلها على الدعم الحكومي فقط وإن كان يشكل نسبة كبيرة من الدعم تصل إلى أكثر من النصف في العام ٢٠١٦م ، وقد سعت الجامعات الهولندية إلى إيجاد مصادر بديلة متمثلة في إيرادات العقود المبرمة مع الجهات المجتمعية والقطاع الخاص لأغراض تعليمية وبحثية، بالإضافة إلى الرسوم الدراسية التي تفرض على الطلاب للمشاركة في التكاليف.

تمويل الجامعات والكليات في اليابان:

وفي اليابان تشارك السلطات المحلية (البلدية) الحكومة المركزية في تمويل التعليم الجامعي، وتقدم كل سلطة محلية الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى. (الهلالي،٢٠٠٣ :ص٤٢)

كما تلعب أيضاً تبرعات الأفراد والهيئات دور أكبر في تمويل التعليم الجامعي، كما تفرض في اليابان رسوم دراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعي ما بين ١٠%-٣٠% من نسبة الانفاق على التعليم الجامعي، كما أن القروض الطلابية تمنح للطلاب بعد أن واجهت فرض رسوم دراسية على الطلاب كنظام دعم لتمويل التعليم الجامعي وتعتمد القروض الطلابية على منح الطلبة قروضاً ويتم استردادها منهم بعد تخرجهم، وبعد حصولهم على دخل واستخدام طرق متنوعة في عملية السداد والهدف الرئيسي من هذه القروض هو مساعدة الطلاب وأولياء الأمور على تعليم أبنائهم بالتعليم العالي والجامعي.

(عامر،٢٠٠٦م :ص١١-١٢)

تمويل الجامعات والكليات في مصر:

ينص الدستور على مجانية التعليم بكل أنواعه ، ولكن لم تفي الميزانية المخصصة والضخمة للتعليم بأعباء ومسؤوليات التربية والتعليم. وإلى جانب اعتماد التعليم على التمويلي الحكومي إلا أن هناك اسهامات ثانوية أخرى تسهم في تمويله ومنها:

الرسوم الدراسية: تتحمل الأسر رسوم كثيرة تتمثل في الآتي:

- **رسوم تسجيل بداية العام الدراسي.**
- **يلصق طابع التعليم على كل استمارة بمقدار جنية للحصول على الشهادة أو مستخرج لتقديمة للوزارة.**
- **يدفع الطالب رسوم لامتحان شهادة اتمام الثانوية العامة.**
- **يدفع الطالب رسوم لاستلام الشهادة.**

- **صندوق التعليم: أوصى المجلس القومي للتعليم في نهاية السبعينات الميلادية بإنشاء صندوق أهلي خاص للتعليم في كل محافظة على حده ، وينفق من إيرادات الصندوق على مدارس التعليم العام وتتكون مالياً مالية الصندوق من عدة مصادر:**
  - **ما تخصصه كل محافظة للصندوق من أموال صندوق الخدمات بها.**
  - **إصدار طابع بريدي خاص للخدمات التعليمية.**

- حصيلة صافي المبالغ الناتجة عن بيع المعروضات المدرسية في المعارض السنوية التي تنظمها المدارس في كل محافظة.
- ما تخصصه النقابات المختلفة من إيراداتها للصندوق.
- الجهود الذاتية والتبرعات والهبات والمعونات الوطنية والأجنبية.

- مساهمات القطاع الخاص: أوصى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٢٨-٢٠ فبراير ١٩٩٨م بتشجيع القطاع الخاص بكل أشكاله وكذلك رجال الأعمال على الاسهام في تمويل التعليم سواء من خلال انشاء مدارس نموذجية على نفقتهم أو الاسهام في توفير التجهيزات اللازمة للمدارس ، أو من خلال تقديم أرض للبناء. كما أن مساهمات القطاع الخاص ساعد على نمو المدارس الأهلية ، وبرزت المشاريع بشكل ملحوظ ، ومن تلك المشاريع مشروع السيدة سوزان مبارك لبناء ١٥٠٠ مدرسة للإسهام في تخفيف العبء والمسؤولية على الدولة.
- المعونات الخارجية: كما يتلقى التعليم في جمهورية مصر العربية تمويلاً خارجياً ساهم في شتى مجالات ومراحل التعليم المختلفة في مصر. فمن مشاركة ألمانيا فيما يسمى مشروع مبارك كول للتعليم الفني ، والذي يهدف إلى تطبيق النظام المزدوج الألماني في مصر ازدواجية في مكان الدراسة حيث يتم التعليم النظري في مدرسة والعملي في موقع الإنتاج. وفي مجال التعليم العالي ، هناك الجامعة الأمريكية التي أسست في ١٩٣٠م في القاهرة، والتي يعتبرها البعض ممثلاً للحكومة الأمريكية. وقد بدأت من العام ١٩٩٠م في تخصيص عشر منح طلابية للدراسة في الجامعة مجاناً لمدة أربع سنوات لخريجي المدارس الحكومية المصرية المتفوقين وغير القادرين على دفع رسوم الدراسة في الجامعة. كما أسست جامعة سنفور بدعم من الحكومة الفرنسية في مدية الاسكندرية. ولعل المعونة الأمريكية لمصر هي الأكبر مقارنة بما يقدم من الدول الأجنبية الأخرى، وتعتبر وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (*USAID*) هي الأبرز في هذا المجال، حيث قدمت الدعم المالي للتعليم الأساسي في مصر وقد بلغ ١٩٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨١إلى ١٩٩١م ، بمعدل ١٧ مليون دولار سنوياً .(العولقي ، ٢٠٠٢م : ص ١٢٩ -١٣٧)

الدراسات السابقة:

سيتناول الباحث الدراسات بعد تصنيفها إلى محاور أساسية تبعاً للموضوع الذي تناوله كما يلي:

أولاً: واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية:

أجرى الحربي (٢٠١٥م) دراسة هدفت إلى التعرف على مصادر تمويل التعليم في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية وتحديد أهم البدائل المقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية ، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وكان من أبرز نتائج دراسته بأن مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية هي متشابهة بشكل عام، تتمثل في مخصصاتها السنوية من ميزانية الدولة ، ورسوم العقود الاستشارية مع المؤسسات الحكومية والأهلية بالإضافة إلى رسوم البرامج الدراسة والتدريبية، كما أظهرت النتائج بأن عدداً من الجامعات أقرت خططاً لتنويع مصادر دخلها عن طريق كراسي البحث العلمي والأوقاف ومراكز الأبحاث.

وأجرت الحميدي (٢٠١١م) دراسة كان من أهدافها التعرف على مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات ، وكان من نتائج الدراسة بأن الجامعات والكليات في المملكة تعتمد بشكل مباشر على نظام التمويل والدعم الحكومي من خلال الميزانيات المخصصة للتعليم بشكل عام ، ومؤسسات التعليم العالي بشكل خاص.

ثانياً: الدراسات التي تناولت تجارب عالمية لتمويل التعليم:

أجرت الطويرقي (٢٠١٢م) دراسة للتعرف على واقع مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية وبريطانيا ، واعتمدت الباحثة على منهج المقارنة ، وكان من أبرز نتائج تلك الدراسة الاستفادة من تجربة المملكة المتحدة في بعض مصادر التمويل فيها مما يزيد من إيرادات الجامعات السعودية.

كما أجرى العولقي دراسة (١٩٩٨م) هدفت إلى دراسة التجارب المحلية والعربية والدولية لمصادر وبدائل تمويل التعليم ، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي لوصف وتحليل البحوث والدراسات والتقارير المتعلقة بموضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك توجهاً عالمياً للبحث عن مصادر وموارد جديدة لتمويل التعليم ، واتاحة الفرصة للقطاع غير الحكومي للإسهام في العملية التعليمية.

أما دراسة ليهي (*Leahy,p*) (٢٠٠٩م) فقد هدفت إلى التعرف للطريقة التي أمكن للجامعات الأمريكية التي حققت أكبر تطور في مجال تحسين أدائها في توفير التمويل اللازم من خلال أموال الهبات والتبرعات الخيرية ،واستخدمت المنهج الوصفي وأداة المقابلة ، وكان من أهم نتائجها أن جامعة دريكسيل حققت أعلى مستوى ممكن من التطورات في تحسين أدائها المالي وفي ضوء معدلات المنح والتبرعات الخيرية المقدمة لها خلال الفترة ما بين (١٩٩٧-٢٠٠٧م).

ثالثاً: بدائل تمويل التعليم الجامعي:

دراسة المالكي (٢٠١٣م) والتي هدفت بشكل رئيس إلى إلقاء الضوء على المصادر أو البدائل المختلفة المطروحة لتمويل التعليم، وذلك من أجل الإفادة منها قد الإمكان لتعبئة الموارد المالية للقطاع التعليمي، ولا سيما قطاع التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كان من أبرز نتائجها أنه من الضروري الأخذ ببدائل مختلفة لتمويل الإنفاق التعليمي في المملكة بجانب المصدر الرئيس وهو الحكومة، وذلك كمشاركة الأفراد في تمويل تعليمهم بالقدر الذي لا يؤثر على معدل الالتحاق وتكافؤ الفرص، ومشاركة القطاع الخاص ممثلاً في شركاته ومؤسساته المختلفة من خلال الضرائب التشجيعية أو القروض أو الدعم والتبرع وغير ذلك.

ودراسة الكاظمي (٢٠٠٤م) هدفت إلى اقتراح بعض المصادر لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة بأن مصدر التمويل القائم على التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة حصلت أعلى متوسط وهذا يشير إلى أهمية هذا المصدر المقترلح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يليه التمويل القائم على الرسوم المحصلة من الطلاب.

وأخيراً دراسة باجري (٢٠٠١م) والتي هدفت إلى التعرف على أهم المصادر الإضافية المقترحة لتمويل الجامعات الحكومية السعودية ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي ، وكان من أبرز نتائج الدراسة اجماع أفراد الدراسة على أنه من الضروري أن تعتمد الجامعات الحكومية السعودية على مصادر تمويل غير حكومية وذلك لمساندة التمويل الحكومي، وأن أهم جوانب مصادر التمويل الإضافي ، والعائد المالي المتوقع من كل مصدر : تطوير أساليب تحصيل المنح-الاستثمار في الأساليب التربوية الحديثة-استثمار النتاج الفكري -تبني

وإنشاء الكليات–تبني النظم التربوية المبتكرة –استثمار قطاع المرافق –استرداد التكاليف عن طريق الرسوم الدراسية–استثمار قطاع الخدمات.

التعليق على الدراسات السابقة:

اتفقت أغلب الدراسات السابقة على ضرورة توفير موارد للجامعات الحكومية تساند ما تنفقه الحكومات على تلك الجامعات، كما اتفقت دراسات المالكي (٢٠١٣م)، الكاظمي (٢٠٠٤م) ، باجري (٢٠٠١م) و الحربي(٢٠١٥م) على أنه من الضروري أن تعتمد الجامعات الحكومية السعودية على مصادر تمويل غير حكومية وذلك لمساندة التمويل الحكومي والقيام بمهامها على الوجه المطلوب.

بدائل تمويل الجامعات في المملكة العربية السعودية:

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث: ما أبرز بدائل تمويل التعليم المقترحة في المملكة العربية السعودية؟ يستعرض الباحث أبرز البدائل لتمويل التعليم الجامعي من خلال التجارب العالمية بما يتناسب مع بيئة المملكة العربية السعودية.

قام الباحث بالرجوع إلى أدبيات الدراسة واستخلص عدداً من البدائل التي تساهم في تمويل التعليم الجامعي إلى جانب التمويل الحكومي، وكان من أبرز هذه البدائل التي قد يمكن للجامعات السعودية تطبيقها، ما يلي:

الوقف الجامعي: حيث يتم الاستفادة منها في مشروعات اقتصادية مع كبار رجال الأعمال والمستثمرين لبناء أوقاف للجامعات يعود ريعها إلى صندوق إيرادات خاص بالوقف الجامعي، ويعتبر الوقف من أهم البدائل التمويلية التي أهتمت بها الكثير من الجامعات العريقة حول العالم ، حيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة في تمويل التعليم العالي عن طريق الأوقاف، وقد بلغ حجم أوقاف جامعة هارفرد ٣٦.٩ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٨م، وبلغ حجم أوقاف جامعة كامبردج في بريطانيا نحو ٨.٢ مليار ريال ، وفي المملكة العربية السعودية بدأت جامعة الملك سود بالاهتمام بالأوقاف من خلال بناء الأبراج الوقفية للجامعة والتي سيكون لها دور بارز في تعزيز تمويل الجامعة.

الرسوم الدراسية: فرض نسبة من الرسوم الدراسية على الطلاب سيحقق عائداً مالياً يعود على تمويل الجامعات، ومعظم الجامعات العالمية تفرض رسوماً دراسية حيث تعتبر الرسوم الدراسية من أهم مصادر تمويل الجامعات حيث بلغ متوسطها في أمريكا ١٢.٢١٣ دولار في العام ٢٠١٤م ، كما أن الرسوم الدراسية تمثل نسبة ٢١% من التمويل العام للجامعات

الكندية ، و ٩% من تمويل الجامعات الهولندية. وبما أن الجامعات السعودية لا تفرض رسوماً دراسية على الطلاب في الوقت الراهن وفرضه سيشكل عقبه بالنسبة للطلاب فيوصى بأن تكون الرسوم بدايةً بصورة رمزية ومن ثم يتم الزيادة التدريجية حتى يصبح الأمر مألوفاً وتشيع ثقافة الرسوم الدراسية ومشاركة تكاليف التعليم.

العقود الاستثمارية: تقوم الجامعات بإبرام عقود استثمارية مع رجال الأعمال والشركات الرائدة ، وتقدم الجامعات الاستشارات وعمل الأبحاث ودراسات الجدوى. ويمكن أن تكون الاستثمارات في مراكز التدريب ومراكز التأهيل، وكذلك بناء المستشفيات الخاصة والتي يعود إيراداتها على الجامعات. وتشكل إيرادات العقود بالنسبة للجامعات الهولندية ما نسبته ٢٧% من التمويل العام للجامعات.

التبرعات والهبات: فتح المجال لقبول التبرعات والهبات في الجامعات السعودية وإصدار قرارات وامتيازات للجهات الخاصة ولرجال الأعمال نظير تبرعهم ودعمهم للجامعات، حيث أن هناك اعتقاد بأن الجامعات لا تحتاج للتبرعات والهبات وأن الحكومة هي قائمة بالتمويل وهذا صحيح ولكن في ظل البحث عن مصادر تمويلية بديلة لابد من نشر ثقافة التبرع والدعم للجامعات وأنها من الأولويات. وهذا ما يتم في كثير من الجامعات العالمية.

رسوم الخدمات: فرض رسوم للخدمات التي تقدمها الجامعات سواءً الخدمات التي يتحصل عليها الطلاب مثل السكن والمطعم الجامعي والمواقف والمكتبة وغيرها، أو الخدمات التي يمكن أن يفرض عليها رسوم مثل نوادي اللياقة والصالات والملاعب والمسابح والتي يمكن للجامعات أن تنافس النوادي والجهات المحلية. فبدلاً من أن يشترك الفرد في نادي محلي بمبلغ كبير يمكنه أن يشترك في نوادي الجامعات.

مراكز الاستشارات والبحوث: إنشاء مراكز استشارية يتم من خلالها تقديم خدمات استشارية للهيئات والمؤسسات بدفع أتعاب هذه الاستشارات ، كما تقدم أبحاث لحل مشاكل المؤسسات والقطاع الخاص والتنبؤ بسوق العمل ومتطلباته.

المنح الدراسية: ويكون ذلك عن طريق تبني رجال الأعمال والقطاع الخاص لعدد من المنح الدراسية والتي تقدم للطلاب المستحقين وفق معايير محدده، وتتكفل الجهات بتمويل هذه المنح بشكل كامل من بداية التسجيل وحتى تخرج الطالب، وهذا المورد سيوفر الرسوم الدراسية التي سيدفعها الطالب وتستفيد الجامعات من المبالغ المدفوعة كإيراد تمويلي

لبرامجها. وتدعم وتتكفل كثير من الجهات العالمية منحاً خاصة لعدد من الطلاب حتى يلتحقوا في الجامعات ويكملوا تعليمهم والبعض يشترط أن يعمل الطالب لديهم بعد التخرج ويكون لهم رأي في اختيار تخصص الطالب بما يتوافق معها.

ضريبة التعليم العالي: وبما أن الدولة تتجه إلى فرض ضرائب على الكثير من الخدمات المقدمة للمواطن، فيتم فرض رسوم على أرباح الشركات والمصانع والبنوك ورخص البناء ورخص القيادة وغيرها من الخدمات يعود ريعها للجامعات.

فروع الجامعات: فتح فروع للجامعات مثل جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وغيرها من الجامعات في الدول العربية وغير العربية ويعود ريع هذه الفروع للجامعات بالمملكة.

القروض الطلابية: من خلال قرض الطلاب لإكمال تعليمهم على أن تسترد هذه القروض من رواتبهم بعد تخرجهم على فترات زمنية مختلفة وميسرة.

اعتماد أنواع التعليم: ويقصد بها التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والمناهج الإلكترونية، فهذه الأنواع تتيح فرصة التعليم العالي أمام طلاب قد يكونوا من العاملين، ويوفر هذا النوع من التعليم على الطلاب تكاليف الإقامة والمعيشة والانتقال ، خصوصاً ونحن في القرن الحادي والعشرين أو ما يسمى بقرن التقنية والتكنولوجيا.

جمعية الخريجين: تقوم الجامعة بإنشاء جمعية للخريجين والتواصل معهم ودعوتهم للمشاركة في حضور بعض المناسبات والمؤتمرات ودعوتهم للتبرع لجامعاتهم. وتعتبر جمعيات الخريجين أو روابط الخريجين من أهم روافد تمويل التعليم في الجامعات مثل جامعة البيرتا بكندا، وجامعة شيفيلد ببريطانيا وغيرها كثير.

إن بدائل تمويل التعليم العالي كثيرة جداً وتتفق كثير مع الجامعات العالمية حول تبنيها وتختلف في بعضها، فبعض مصادر التمويل قد تتناسب مع تعليم دولة ما وتكون فاعله ولكن لا يمكن الاستفادة منها في دولة أخرى بحسب الثقافات والأعراف وما يناسب تلك الدول. ولكن الذي تتفق عليه الجامعات أن من أهم الوسائل هو ترشيد عملية الإنفاق وتفعيل المحاسبية وأن تتميز الإدارة الجامعية بالتدبير وحسن الإدارة وعدم استنزاف أموال الجامعات في مشاريع ليس لها فائدة على الأقل على المدى القريب.

التوصيات :

يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

١. **إعطاء الحرية للقطاع الخاص والأفراد للمساهمة في تمويل التعليم بشكل مباشر.**
٢. **تفعيل الشراكات المجتمعية مع الجامعات.**
٣. **مشاركة وسائل الإعلام المختلفة لتوصيل فكرة أهمية مساهمة المجتمع في تمويل التعليم وأن تكون هذه الثقافة حاضرة لدى كل فرد.**
٤. **اعطاء امتيازات للشركات الكبرى التي تساهم في تمويل التعليم وذلك ببناء الجامعات ومرافقها ودعم أنشطتها التعليمية.**
٥. **تشجيع استثمار رجال الأعمال في التعليم وتوسيع مجال التعليم الجامعي الأهلي.**
٦. **تعريف أفراد المجتمع أن الوقف التعليمي من أفضل القربات وأنه لا يتنافى من مضمون الوقف.**
٧. **إتاحة الفرصة للشركات الكبرى بأن تتولى فتح مؤسسات تعليمية تتناسب مع سوق العمل.**
٨. **تشجيع التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة والنظافة والتي تكلف الجامعات أموالاً كثيرة.**

المراجع

أبو الوفا، جمال، وآخرون(٢٠٠٠م).اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

الأنصاري ، إيمان (٢٠٠٢م). تمويل التعليم بدائل ومقترحات .ورقة عمل مقدمة لندوة التربويين والاقتصاديين وتحديات المستقبل. مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الدوحة.

الحربي، محمد (٢٠١٥م). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجاً. مصر، مجلة كلية التربية بجامعة بنها، ص ١٧٢-١٤١

الحميدي، منال (٢٠١١م). تصور مقترح لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ظل زيادة الطلب الاجتماعي. السعودية، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ص ٩٠٣-٩٤١

الطويرقي، نوال (٢٠١٢م). مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا: دراسة مقارنة. السعودية، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ص ٢٦٣-٢٨٧

عامر ، طارق (٢٠٠٦م).تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة .بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية.

عبيدات، ذوقان و آخرون .(١٩٩٧ م). مناهج البحث العلمي، عمان :دار الرسالة.

العولقي ، حسن (١٩٩٨). تجارب محلية وعربية ودولية لمصادر وبدائل لتمويل التعليم وترشيد نفقاته في دول الخليج العربية . الكويت.

كعكي، سهام بنت محمد (٢٠٠١م). تنظيم التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية مع الاستفادة من الاتجاهات التنظيمية العالمية المعاصرة، ندوة التعليم العالي الأهلي في السعودية ، السعودية، ٤٩-٦٨.

المالكي، عبدالله بن محمد (٢٠١٣م). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية ، المجلة السعودية للتعليم العالي ، السعودية ، ع١٠، ١١٣-١٤٧.

الهلالي، الشربيني(٢٠٠٣م). اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي، المؤتمر القومي السنوي العاشر(العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة المستقبل في الوطن العربي، جامعة عين شمس.

الأمين، عدنان . (٢٠٠٩). التمويل واستقلالية الإدارة في التعليم العالي. http://adnanelamine.net/_type.php?type=2

http://search.shamaa.org/PDF/44560/ElAmine44560Cover.pdf

https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/Budget.aspx وزارة التعليم

Greer, D. G., & Klein, M. W. (2010) A new model for financing public colleges and universities. On the Horizon, 18(4), 320-336.

The International Comparative Higher Education Finance and Accessibility Project(ICHEFAP) .(2010) Higher Education Finance and Cost-Sharing in Canada. http://gse.buffalo.edu/org/inthigheredfinance/files/Country_Profiles/North_America/Canada.pdf.

Johnstone, D. Bruce.(2015) Financing American Higher Education: Reconciling Financial Viability and Student Affordability.

http://gse.buffalo.edu/org/inthigheredfinance/files/Recent_Publications/Fin%20H%20Ed%20Reconciling%20Viab%20Afford%202015%20final.pdf

National Center for Education Statistics (NCES). (2017) Fast Facts about College and University Education. https://nces.ed.gov/fastfacts/display.asp?id=372

Rathenau Instituut .(2017) Income of universities in the Netherlands by source of funds. https://www.rathenau.nl/en/page/income-universities-netherlands-source-funds

Leahy p, .(2009). to the next level: How Drexel university improved its fundraising

performance form, 1999 to 2007 phd university of Pennsylvania, u.s.a.